

بعض البشر وطلبنا على الجهل الغالب في العبد لا شتمًا لا يجد  
 السبب في الاعراب لعدم العلم ثابته فيهم بعد عن اهل  
 و في بلادنا اهد من شفقته و يودبه و يحيله على العمل  
 الذي هو مكره النفس و مخالف هواها و بناء على الضرورة  
 في حق الاعمي لانه لا يرى النجاسة ليحترز عنها و قد يخوف  
 عن القبلة و هو لا يشعر و اذا تأملت وجدت سبب  
 الكراهة في الاعمي اخف من غيره و لئلا يكره تقديمه عند  
 الاية الثلاثة و ذكر في المحيط لا يأس بان يوم الاعمي  
 والبصير اولى و في الانتم ذكر الامام المعروف بجواهر زاده  
 في مبسوطه انما يكره تقديم الاعمي اذا كان غيره افضل  
 منه و قد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن  
 ابي بكر يوم الناس وهو اعلم و هو ابو داود و غيره  
 تقدم المتدع ايضا لانه فاسق من حيث الاعتقاد  
 وهو اشد من الشسق من حيث العمل لان الفاسق من حيث  
 العمل يعترف بانه فاسق و يخاف ويستعجز بخلاف  
 المتدع والمراد بالمتدع من يعتقد شيئاً على خلاف ما  
 يعتقد اهل السنة والجماعة و انما يجوز الاقتداء به مع  
 اكراهه اذا لم يكن ما يعتقد به يؤذي الكفر عند اهل  
 السنة اما لو كان مؤدياً الى الكفر فلا يجوز اصلاً كالخلاف  
 من الروافض الذين يدعون الالهية لعلي رضي الله  
 عنه و ان النبوة كانت له فغلط جبرئيل و نحو ذلك  
 مما هو كفر و كذا من يقذف الصديق رضي الله عنه او ينكده  
 صحته الصديق رضي الله عنه او خلافه او يسب  
 الشيخين رضي الله عنهما او كليهما و القدرية والمشبهة  
 القائلين بان تعاقب جسم كالاجسام و من ينكر الشفاعة

او الروية او عذاب القبر والكرام الكاتبين اما من فضيل  
 علياً بحسب فهو من المتدعة الذين يجوز الاقتداء  
 بهم مع الكراهة وكذا من يقول انه تعالى جسم لا لا احسن  
 ومن قال انه تعالى لا يورى لجلاله وعظمته و روى محمد  
 عن ابي حنيفة و ابي يوسف ان الصلابة خلف اهل الاهل  
 لا يجوز كانه لا يناء على ما عن ابي يوسف انه قال لا يجوز  
 الاقتداء بالمتكلم وان تكلم بجوز قال ابو زيد و اني يجوز  
 ان يكون مراده من ينظر في دقائق علم الكلام و قال  
 صاحب المحتجب يجوز ان يري الذي قرره ابو حنيفة رحمه  
 الله حين راي ابنه حجاجاً يناظر في الكلام فيها فقال  
 رايتك تناظر فيه فقال يناظر فيه و كانت علي بن  
 الظهير محققاً ان يزل صاحبنا وانتم تناظرون و تريدون  
 ذلة صاحبكم و من اراد ذلة صاحبه فقد اراد ان  
 يكفر فهو قد كفر قبل صاحبه فهذا هو الحق الذي  
 عنه فهذا هو الحق الذي عنه المتكلم لا يجوز الاقتداء  
 به و اعلم ان الحكم بكفر من ذكرنا من اهل الاهل و نحو  
 هم مع ما ثبت عن ابي حنيفة والشافعي من عدم تكفير اهل  
 القبلة من التبعة المتدعة كلهم محله ان ذلك يعتمد  
 نفسه كفر القائلين بما هو كفر وان لم يكفر بناء على  
 كون قوله ذلك عن استقراغ وسعه بجهلاً في طلب  
 الحق لكن جزهم بيطان الصلاة خلفهم لا يصح هذا  
 الجمع اللهم الا ان يرد بعدم الجواز عدم الجمع مع الصحة  
 والامور و مثل هكذا ذكره الشيخ كمال الدين ابن الهمام و على  
 هذا يجب ان يحل المنقول على ما غلاة الروافض و من  
 ضاهاهم فان امتثالهم لم يحصل منهم بدل وسع في الاجتهاد

او الروية

الاعمي